اذ اجري على من هو له فانه لا يجوز ابرازه نحو زيد عمرو يضربه لانه لو برز في هذا المثال
الصورتين اعني مرفوع الوصف والفعل لا وقع في خلاف المقصود وكذلك المرفوع
بالمصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل على احد الرأيين نحو ضربا زيدا التي وما
وما ذكره في فاعل نعم وبيس اذ الكان ضميرا او في المرفوع بالصفة المذكورة والفعل
المذكور لا يقتضي وجوب الاستتار لانه يصح ان يخلفه الظاهر وان لم
يجز ان يبرز دائما المصدر فقال ابن الحاجب ولا يضمر فيه قال الرضي اي في
المصدر قوله والي مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك اي الظاهر او الضمير
المنفصل في قوله جوازا ما تقدم اي ما يمكن ان يخلفه ذلك قوله بفعل
الغايب لم يقيده يشمل الماضي والمضارع قوله او الصفات تبعا الرضي
بالمفردة واما غيرها فقال الرضي الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها
الحامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بلا
ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامد وجموعها
لان الصفات فروع الجامد لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف
علامة المثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه
بالمثنى والمجموع ليلا يجتمع الفان وواوان فاستكن الضميران الالف في المثنى
والواو في المجموع وتقدم ذلك مع زيادة قوله لحظه اي الباقية على الوضع
ويشمل فعل التفضيل واحترز بها مما غلبت عليه الاسمية كالابطح
والاجرع والصاحب قوله زيد قام ويقوم وكذلك قوله هند قامت
وتقوم وتقدم ان الرضي قال يجب ان يكون المقدر في ضرب وضربت
متكبرين كما في البارز نحو هي وهو وقال ايضا واستتر لانه مفسر مستتر
لفظا في الاصل بخلاف ضمير المتكلم والمخاطب فكان اخص فخفف الغايبة
قوله او حسن صفة مشبهة قوله او هيهات قال شيخ شيخنا
معطوف على قام ففي هيهات ضمير مستتر عايد على زيد وهيهات خبر
فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل اي عامل لفظي وهو
المبتدا اثر فيه محلا وفيه مخالفة لما سلف والاولى التمثيل بهيهات

العقيق هيهات ويمكن الانفصال عن ذلك بمنع ان الحامل هنا موجود
في محل اسم الفعل بل الواقع خبرا مجموع اسم الفعل وفاعله ولا يلزم من ذلك
تاثيره في محل اسم الفعل الاترى الى الجملة الواقعة خبرا ما عن مبتدا فانها
في محل رفع وشيء من اجزايها ليس في محل رفع بالمبتدا قوله وكذا الباقي اي
يجوز ان يرفع الظاهر والضمير المنفصل الا اسم الفعل فلا يرفع المنفصل
كذا قال شيخ شيخنا وفي كلام الرضي الاتي ما يخالفه وبقي ما يستتر فيه جوازا
الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صفة او صلة او حالا او خبرا وجب ابراز
الضمير اذا اجرى رافعه على غير من هو له في نفس الامر قوله هذا التقسيم
بتقسيم ابن مالك الخ جرى عليه المصنف في شرح القطر قوله وفيه نظر اذ
الاستتار في زيد قام واجب فانه لا يقال قام هو على الفاعل يوافقه
ما ذكره الرضي بقوله ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غايب الماضي وغايبته
وفي المضارع في افعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغايبة وافعل وفي
جميع الصفات واسما الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل
لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل وفعل وتفعل مخاطبا وافعل امرا
واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في
نحو اسكن انت وزوجك تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا
افعل الا انا ولا تفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغايبة
يظهر الفاعل المظهر والضمير المتصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا اي
وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفرده نحو افايم
الزيدان وما قايم هما وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو في الدار
زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر
نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هو انتهى وقد يخفى
عدوره واعتراضه مع تفسيره واجب الاستتار وجايزه بما تقدم وانما
يرد لو فسر جايز الاستتار بما يجوز ابرازه وواجب الاستتار بما لا يجوز
ابرازه ولا مشاحة في الاصطلاح على انه نقل عن سيبويه انه اجاز في

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)